ÉCOLE POLYTECHNIQUE – ÉCOLES NORMALES SUPÉRIEURES

ÉCOLE SUPÉRIEURE DE PHYSIQUE ET DE CHIMIE INDUSTRIELLES

CONCOURS D'ADMISSION 2016 **FILIÈRES MP, PC ET PSI**

ÉPREUVE ÉCRITE DE LANGUE VIVANTE – (XEULCR)

ARABE

Durée totale de l'épreuve écrite de langue vivante (A+B) : **4 heures**

*Documents autorisés : **aucun***

***

PREMIÈRE PARTIE (A)
SYNTHÈSE DE DOCUMENTS

Contenu du dossier : trois articles et un document iconographique pour chaque langue. Les documents sont numérotés 1, 2, 3 et 4.

Sans paraphraser les documents proposés dans le dossier, le candidat réalisera une synthèse de celui-ci, en mettant clairement en valeur ses principaux enseignements et enjeux dans le contexte de l'aire géographique de la langue choisie, et en prenant soin de n'ajouter aucun commentaire personnel à sa composition.

La synthèse proposée devra comprendre entre 600 et 675 mots et sera rédigée intégralement dans la langue choisie. Elle sera en outre obligatoirement précédée d'un titre proposé par le candidat.

***

SECONDE PARTIE (B)
TEXTE D'OPINION

En réagissant aux arguments exprimés dans cet éditorial (document numéroté 5), le candidat rédigera lui-même dans la langue choisie un texte d'opinion d'une longueur de 500 à 600 mots.

***

A –DOCUMENT 1 :

دراسة: 45 مليار دولار خسائر مصر من هجرة العقول والكفاءات في 50 عاما

ضاحي عثمان، الشرق الأوسط 18 يناير 2015

حذرت دراسة علمية مصرية من استمرار النزيف والهجرات الدائمة للعقول والكفاءات في جميع المجالات إلى دول الاتحاد الأوروبي وأميركا وكندا واستراليا، وكشفت وجود 720 ألف مهاجر مصري بهذه الدول بينهم 450 ألفا من أصحاب الكفاءات العلمية في المجالات المختلفة.

وأكدت الدراسة أن التقديرات المبدئية لتكاليف المبعوث المصري لنيله درجة الماجستير أو الدكتوراه في جامعات أوروبا أو الولايات المتحدة الأميركية تصل لنحو 100 ألف دولار، وهو الأمر الذي يعني أن هجرة 450 عالما يؤدي إلى خسارة مصر لـ 45 مليار دولار، مما يقود إلى إحداث فجوة حقيقية في القدرات المطلوبة للنهوض بالمجتمع، وتنشيط عمليات التنمية.

ويرى العالم المصري الدكتور فوزي الرفاعي أن مشكلة هجرة العقول والكفاءات المصرية يمكن اعتبارها من المشكلات الطارئة، إذ يمكن أن تزول المشكلة نهائيا بإزالة أسبابها، مشيرا إلى ارتباطها العضوي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية السائدة، كما ترتبط بأوضاع البلاد المستقبلة للمهاجرين، الأمر الذي يتطلب جدية التخطيط لعلاج التفاوت في المستوى المعيشي، ونمط الحياة وسهولتها بما في ذلك من مزايا وخدمات متوافرة، لأنه بصراحة فإن الدول التي تستقبل العلماء وتوفر فرصا أفضل للحياة وتتمتع بحرية واستقرار سياسي، انعكس بالطبع على ظروف العمل، وما يتمتع به كل فرد من مستوى حضاري، مادي ومعنوي في وقت واحد، مشيرا إلى أن أكاديمية البحث العلمي والتقنية تتبنى برنامج «توكتن» وهو «المشروع المصري لنقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين» وهو الآلية الوحيدة التي عرفها العالم وتم تنفيذه على نطاق دولي لتمكين البلدان النامية من التواصل مع مواطنيها الذين يقيمون بالدول المتقدمة، وتحويل خسارتهم إلى مكاسب من خلال النقل العكسي للتقنية».

الى ذلك شدد نائب رئيس أكاديمية البحث العلمي والتقنية الدكتور محسن محمود شكري على انه إذا كانت العوامل الاقتصادية من أهم عوامل الجذب والطرد في قضية الهجرة، فانه من الإجحاف أن نرجع هجرة العلماء لعوامل مادية بحتة، لأن منهم من هاجر أساسا لإشباع رغبته في الاستزادة من العلم والمعرفة، وللانطلاق في البحث والابتكار في مناخ علمي بدول المهجر، ولا يتوافر لهم في الوطن الأم، إذ تتمتع هذه الدول بإمكانات علمية أكبر من خلال منظومة متكاملة، تتيح للعلماء التفرغ للإنتاج والبحث، والعمل بروح الفريق وزيادة فرص نشر الأبحاث، ووجود معامل مجهزة تجهيزا

حديثا بأجهزة تقنية متطورة، وسهولة الحصول على المراجع والدوريات العلمية والمعلومات وفي المقابل تعاني من ضعف الإمكانات بدءا من الماديات التي تحقق له حياة كريمة.

واضاف ان النظام المجحف للأجور والحوافز والبدلات وقواعد ترقية الباحثين في ظل مناخ قائم على الرفع المستمر في الأسعار، ومعدلات التضخم، مع عدم توافر الخدمات الأساسية أو صعوبة الحصول عليها والغرق في مشكلات البطالة وسوء المرافق العامة وأزمات الإسكان، والجهاز الحكومي البيروقراطي العتيق الذي يتحكم في مقدرات البشر، ويقف في سبيل أي تطور جديد، وهذه التعقيدات ملأت الدنيا من تعقيدات إدارية ومشاكل مالية، وكوادر وظيفية في قوالب مجحفة.

وأكد شكري أنه رغم مساحة هذه المعاناة التي ذهبت بعقول العلماء وغير العلماء على السواء، إلا أن أرض الكنانة ما زالت زاخرة وعامرة بالعديد من أبنائها العلماء الأكفاء الذين فضلوا البقاء وقبلوا التحدي لتنمية وطنهم ودفعه في طريق التقدم والازدهار، وعلى الدولة مسؤولية المحافظة على هؤلاء وأن ترعاهم وتتمسك بهم وتزيل المشاكل والصعاب التي تعوق مسيرتهم وتيسر لهم سبل الابتكار والإبداع والاختراع، وكل ما هو مطلوب أن ترصد له ميزانية محترمة، وأن تكلفهم بمهام قومية لحل مشكلاتها، وقبل كل ذلك أن تعترف بدور العلم في تقدم العالم من حولنا ومن ثم العلماء.

A –DOCUMENT 2:

هجرة العقول

سوسن شاكر مجيد الحوار المتمدن-العدد: 3749 - 2012 / 6 / 5

لايمكن ان تكون هنالك هجرة او نزوح بدون اسباب منطقية تدفع الكتل البشرية الى ترك مواطنها الاصلية لكي تدخل الى دوامة المجهول الذي دائما ما يرافق اي عملية من هذا النوع. ولكي نفهم بشكل جيد هجرة الكفاءات العلمية من مواطنها الاصلية فلا بد لنا ان نبحث بالدوافع التي تقف وراء ذلك النوع من الهجرة التي باتت ظاهرة تؤرق المتخصصين بسبب حجم الخسائر الكبيرة التي تتحملها اقتصاديات الدول النامية والتي تعكس بظلالها على حركة وتطور ونمو المجتمعات .

العوامل الطاردة للكفاءات

تعرف العوامل الطاردة للكفاءات بانها مجموعة من الاسباب والمعوقات تعيق عملية التطور الفكري والعلمي لدى العلماء والمفكرين مما يحفزهم ويدفعهم الى اتخاذ قرار الهجرة او النزوح الى المكان الذي يؤمن لهؤلاء القدر الكافي من عوامل الاستقرار مدعوما بمحفزات الابداع. وتعود الاسباب الى:

1- قسوة وسوء تقدير النظم السياسية الحاكمة :

فعلى سبيل المثال فقد قاست جمهورية العراق من سوء تقدير الانظمة السياسية الحاكمة والى غياب الديمقراطية التي تؤمن المناخ الامثل للتطور العلمي والتنوع الفكري في ميادين العلوم المختلفة. ونتيجة الى معايير الولاء والانتماء فقد توارت اعدادا كبيرة من الكفاءات العراقية سواء نتيجة الاقصاء الجبري او الهجرة الى خارج حدود الوطن نتيجة الى اختلاف الراي والموقف حيث ادت بالنتيجة الى توقف العطاء العلمي لتلك الكفاءات الامر الذي اثر بشكل مباشر على مستويات التعليم النوعي والمساهمة في تخريج كم كبير من كفاءات جديدة تضخ طاقات جديدة الى مفاصل التنمية الاقتصادية في العراق.

2- الاضطرابات السياسية والحروب الاهلية التي تطال اهل العلم والمعرفة :

فقد بلغت الخسائر العراقية من هجرة العلماء والكفاءات ما بعد عام 2003 بعد تغيير النظام السياسي العراقي الى هجرة اكثر من 17 الف اكاديمي ناهيك عن 85% من عمليات الاغتيال التي تمت بحق الكفاءات العراقية منها ما تم بدوافع سياسية بحتة ونسبة ضئيلة منها كان محركها الدوافع الاجرامية .

3- القيود السياسية المفروضة على البحوث العلمية :

نتيجة الى طبيعة النظم السياسية الحاكمة ونهجها الامني في العديد من الدول النامية فقد يتدخل النظام الحاكم بفرض رقابة مشددة على تحديد ونوعية البحوث العلمية التي يتم التعامل معها خدمة لرؤيتة السياسية. مما يدفع كم هائل من العلماء والمفكرين ان يترددوا في تحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل مواطن الخلل في ظاهرة ما من اجل معالجتها وتقديم الحلول العلمية المناسبة لها بسبب قد تكون نتائج تلك الابحاث والحلول مخالفة لطبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة.

4- العوامل الاجتماعية الطاردة :

قد تلعب العوامل الاجتماعية (واسلوب نمط العيش) دورا طاردا للكفاءات العلمية حيث ان العديد من الكفاءات العلمية من التي تلقت علومها في البلاد الصناعية المتقدمة قد تجد موانع اجتماعية في الاندماج مرة اخرى في المجتمعات التي تركتها نتيجة الى التباين الاجتماعي والسلوكي .

5- العوامل الاقتصادية الطاردة :

أ. انخفاض وتدني مستوى المعيشة والدخل الفردي.

ب. قلة الانفاق على البحث العلمي متمثلة في ضعف ميزانيات البحوث العلمية المخصصة من قبل الدولة.

ت. الحواجز الإقليمية بين الدول العربية وغياب التكامل الهيكلي وتنافر برامج وخطط هذه الدول فيما بينها الأمر الذي شكل عاملا مهما من عوامل الطرد للكفاءات العربية الى خارج حدود البلدان العربية .

6- العوامل التقنية والعلمية الطاردة :

التخلف التقني في اصول البحث العلمي واستقاء المعلومات والمصادر من مواقعها المختلفة من العالم عن طريق وسائل الاتصال المعرفي الحديثة كالأنترنيت والدوائر التلفزيونية المغلقة والمفتوحة. الامر الذي يجعل من سهولة استخدام وسائط التكنلوجيا الحديثة في البحث العلمي المتوفرة في المؤسسات العلمية على اختلاف مستوياتها التعليمة ابتداء من رياض الاطفال وانتهاء بكبريات المراكز البحثية العملاقة.

7- العوامل الثقافية الطاردة :

أ. زيادة نسبة الوعي السياسي والاجتماعي لدى شريحة الشباب في مجتمعاتنا العربية وقد تختلف نسب هذا الوعي من بلد الى اخر نتيجة الى المعطيات السياسية والثقافية في المجتمعات العربية.

ب. سيادة العادات والتقاليد في المجتمعات المتخلفة وتمركز القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي مجموعة من ذوي المصالح مما يقلل فرص التقدم امام الكفاءات العلمية النشطة منها خصوصا.

ت. وجود التفرقة الواضحة بين خريجي الجامعات الوطنية وخريجي الجامعات الاجنبية. مما ادى الى تشجيع الدراسة في الخارج وساعد على انتشار استخدام الكفاءات الاجنبية وبالتالي قلل من الفرص امام الكفاءات العلمية الوطنية مما شكل دافع طرد لهم الى خارج حدود الوطن.

ث. نظرة المجتمع المتواضعة الى أصحاب المهن المختلفة خاصة الحرفيين والمهنيين اذ ان القيم الحضارية الموروثة والخاطئة لبعض المجتمعات المتخلفة ومن بينها المجتمع العربي لا تميل الى تقدير او احترام المهارات الفنية وبالتالي لا توليها الاهمية او العناية اللازمة.

ج. تعدد صور التفرقة ضد الكفاءات العلمية على أساس الدين, الانتماء العائلي او الحزبي, او التفرقة ضد المتزوجين من أجنبيات.

A –DOCUMENT 3:

أنماط هجرة الكفاءات العلمية

هاشم نعمة الحوار المتمدن-العدد: 1860 - 2007 / 3 / 20 - 12:0

الاندماج الاقتصادي العالمي لا يشمل فقط تزايد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية لكن يشمل أيضاً الحركة المتزايدة للأشخاص. حيث يقدر بأن حوالي 200 مليون إنسان يشكلون 3% من سكان العالم يعيشون في بلدان غير بلدان ولادتهم. هذه الأعداد من المتوقع أن تزداد بسرعة في العقود القادمة. جزء مهم من هذه الحركة يشمل هجرة أصحاب الكفاءات العلمية.

شهد العقدان الماضيان ظهور سوق الهجرة العالمي للكفاءات. وهذا يشمل كل مستويات الكفاءات لكن المنافسة الحقيقية تدور حول الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءات عالية. والآن هناك نمط معقد من حركية المتخصصين في المجال المهني والإداري والتقني. هذه الحركات تكون متعددة الاتجاهات وتشمل معظم الدول بدرجة كبيرة أو صغيرة. ويمكن أن يُطلق عليها "تبادل العقول الدولي". وفي رأينا يمكن استخدام هذا المصطلح للدلالة على هجرة الكفاءات بين الدول المتقدمة وليس بين الدول النامية والمتقدمة حيث تتسم الهجرة بطابع الاستنزاف. والملاحظ الآن أن عدداً من الدول أكثر نشاطاً من غيرها كي يكون صافي ربحها موجباً من هذا التبادل.

إن المحفزات الرئيسية للمنافسة في سوق الهجرة العالمي تأتي من الحكومات وأرباب العمل متعددي الجنسية. وأيضاً تتنافس أنظمة الصحة الوطنية من أجل جذب المتخصصين في المجال الطبي. وقد قادتا استراليا وكندا المنافسة في الثمانينات من القرن الماضي وتبعتهما الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات. أما أوروبا فقد ظلت غير مكترثة بدرجة كبيرة لهذه المنافسة حتى وقت متأخر من التسعينات مع عمل قليل وفي الغالب عدم وجود نقاش جدي حول المنافسة الدائرة في سوق هجرة الكفاءات. لكن نقص العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات على الخصوص عزز من توجه الحكومات الأوروبية لتكيف سياساتها لتكون أكثر تأييداً للدخول في هذا النوع من المنافسة. ويواجه أرباب العمل على المستوى العالمي الآن مشكلة اندماج العمليات الاقتصادية الجديدة والتكنولوجيا التي تتطلب مهارات معينة لكن يجدون أنه يتوجب عليهم دخول المنافسة عالمياً حيث منافسيهم الرئيسيين من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي تضم 40 بلداً منها الكثير من الدول الغربية .

تصبح الهجرة الوافدة خصوصاً هجرة الكفاءات العالية المهارة بشكل متزايد جزءً لا يتجزأ من السياسات الوطنية المتعلقة بالتطور التكنولوجي والاقتصادي. بسبب أن عدداً من أصناف العمل يتم تأمينها عالمياً. وقد فرضت أسواق العمل تحديات وفرصاً بالنسبة لتشكيل الرأسمال البشري على المستوى الوطني. ويمكن للدول والمناطق أن تربح أو تخسر رأسمالاً بشرياً مهماً بواسطة المشاركة في الحركية الدولية

للعمل عالي الكفاءة. تماماً هذه المشاركة لا يمكن أن تكون اختيارية ولكن تفرض نفسها كحقيقة عالمية. وتصبح التقلبات في سوق العمل المعولم على المستوى الوطني أقل اعتماداً على ظروف العمل المتغيرة في بلد الأصل (مثل الرواتب والمحفزات الأخرى) ومن ثم تكون أكثر انعكاساً للوضع على المستوى العالمي .

ترافقت العولمة مع زيادة تنوع تيارات الهجرة الدولية وأبرزت تحديات جديدة أمام الدول وقد حفز هذا البحث في الهجرة وبنيتها الجغرافية النقاش حول حركية السكان التي حددت بإطار عريض هيمن على نتائج بحوث الجغرافية السكانية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. هذه البحوث كشفت كيف أن كلا من السياقات الاقتصادية /المؤسساتية والثقافية/ الجنسية لهجرة العمالة الماهرة شكلت الانتقاء الجنسي والمهني للانتقال ضمن الشركات الرأسمالية. وقد لعبت الحكومات الوطنية أدواراً مختلفة في تعزيز الهجرة الدولية المغادرة كإستراتيجية للتنمية. وشملت الإستراتيجية الأخيرة كلا من العمالة ذات المهارات العالية وغير الماهرة .

ومن الملاحظ أن المهاجرين الدوليين الوافدين هم مجموعة غير متجانسة. فبالإضافة إلى اللاجئين لأسباب إنسانية وسياسية واقتصادية هناك أيضاً حركية متزايدة للأشخاص الذين يحملون مؤهلات علمية مثل الجامعة يعبرون الحدود الدولية كهجرة ماهرة هذه الهجرة باتت أهميتها تتزايد بشكل ملحوظ. على أية حال الانتقال الممهد أو السهل للكفاءات من بلد إلى آخر بعيد أن يكون مضموناً. فمثلاً هناك حالات الأطباء الأكفاء المهاجرين الذين يعملون كسائقي تكسي في مدن مثل سدني ونيويورك .إضافة لذلك فأن الخبرة والتدريب لا تكون دائماً قابلة للتحويل أو للنقل دولياً .

بالنسبة للدول النامية فهي الخاسرة في أغلب الأحوال من حركة هجرة الكفاءات لأنها تسير في اتجاه واحد أي منها إلى الدول المتقدمة وبدرجة أقل إلى دول نامية أخرى بالأخص تلك التي تمتلك الموارد المالية مثل الدول النفطية. فمثلا تشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية إلى أن الفترة ما بين 1960-1987 شهدت هجرة أكثر من 850 ألف كفاءة علمية من الدول النامية إلى الولايات المتحدة وكندا ولا يزال العدد في تنامي مضطرد. وقد ذكرت مجلة العلوم السياسية والاجتماعية الأمريكية في الثمانينات من القرن الماضي أن الولايات المتحدة وكندا ربحتا من هجرة أصحاب الكفاءات إليهما 50 مليار دولار خلال عقد من الزمن فقط.

A- DOCUMENT 4

من موقع مصر اليوم

B-EDITORIAL :

متى يتوقف نزيف هجرة العقول العربية

ياس خضير البياتي ، صحيفة العرب : 2013/12/07، العدد: 9402

لا جدال في أن الوطن العربي تعرض منذ زمن بعيد لاستنزاف في طاقاته المادية والاقتصادية والاجتماعية، وهو استنزاف أضعف حركة المجتمع وديناميكيته، ومزق كياناته الاجتماعية والثقافية، وعطل تطوير العقل وتنمية العلم والإنسان. فهذا الاستنزاف لم يكن معزولاً عن التفكير الغيبي أو السلطوي الاستبدادي الذي تحكم في ثقافة المكان والزمان، وأدى إلى شيوع ثقافة اللامبالاة تجاه ظواهر الحياة. بمعنى أن خسارة المجتمع من جراء الاستنزاف المجتمعي، ما كان يحدث لولا تخلف مؤسسات المجتمع وركودها، وعدم فعاليتها في إدارة الأزمات، وابتكارها أساليب علمية لمواجهتها، واستشرافها للمستقبل.

إن هجرة العقول أو الكفاءات ظاهرة تاريخيّة لم ترتبط بمكان أو زمان، إنما هي ردة فعل لافتقاد أصحابها للحرية وبيئة الإبداع، واختناقهم بدخان بيئة ملوثة سياسيّا واجتماعيا واقتصاديا، وهي بيئة تنبذ العلم في ممارساتها، وتكرس لمفهوم الجمود الفكري والعقلي.

ولم تكن هجرة العقول مرتبطة بالعرب فقط، فهي بدأت عالميا، ولكن آثارها الاقتصادية والعلمية أعمق بكثير مما في مجتمعاتنا التي تعاني من أميّة أبجديّة وأميّة حضاريّة وفقر في المعايير العلميّة، وتلوث بيئي في الإبداع والعلم، وهو ما يجعل هجرة العقل من الموطن إلى الوطن الآخر خسارة لا تعوّض .وتعني انتقال أهم رأسمال اقتصادي للبلد ألا وهو الرأسمال البشري المثقف، المؤثر في تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وحرمان الدول العربية من الاستفادة من مؤهلات هذه الكفاءات.

استراتيجيا، تعتبر هجرة العقول نزيفا خطيرا غير منظور للمجتمعات العربية، حيث المعادلة الصعبة بين رؤية تحديث المجتمع العربي، وهجرة العقول المتخصصة في أبرز الاختصاصات العلمية النادرة كالجراحات الدقيقة والطب النووي، والعلاج بالإشعاع، والهندسة الإلكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء، والهندسة الوراثية، إضافة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وباختصار هناك استراتيجية لنموذجين من الهجرة: نموذج تقليدي، وهو الهجرة إلى الخارج .ونموذج معاصر تبنته الشركات العابرة للحدود بإقامة مراكز بحوث داخليا)الهجرة إلى الداخل)، واستثمار العقول العربية لمصلحتها السياسية والاقتصادية والمالية، دون أن يكون للدول العربية فوائد علمية واقتصادية تخدم مجتمعاتها بمعنى أنها أصبحت صورة للاستغلال وسلب القدرات الطبيعية والبشرية.

إن هجرة العقول أضعفت المؤسسات العلمية والأكاديمية ومراكز البحث العلمي، وأصبحت الجامعات العربية تعاني خللا في ندرة التخصصات العلمية، وتدهورا في البحث العلمي، حيث معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يزيد على 0,002 بالمئة سنويا من الدخل القومي، يقابله تخلف وعجز تنموي وإخفاق علمي وتكنولوجي ومشكلات معيشية، وضعف مستوى الأجور والرواتب التي يتقاضاها الباحثون والعلماء. ولهذا السبب أدارت أعمدة الفكر والثقافة في الوطن العربي ظهورها للدولة والمجتمع، إما عن طريق البحث عن »فضائل العزلة«

أوعن طريق البحث عن «فضائل الغربة»، في ظل غياب الرموز الحضارية والفكرية عن عقل صانع للقرار السياسي.

قانونياً، إن الدول العربية بحاجة إلى وضع قوانين متطورة لجذب العقول المهاجرة، وإيقاف النزيف الاقتصادي الذي تتعرض له، وإيجاد تنسيق قانوني بينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة لحماية العقول العربية المهاجرة، وحمايتها من الاستغلال غير الإنساني للشركات الدولية عابرة الحدود.

إن نزيف الهجرة يحتاج إلى خطة تنظيمية وإدارية لوقف الهجرة أو تنظيمها بالاتجاه الذي يؤدي إلى أن تكون فعالة في تطوير المجتمعات العربية، لا لتصبح عبئا مضاعفا على المشكلات الكثيرة التي يتعرض لها الوطن العربي . بمعنى آخر، إننا بحاجة إلى عملية تنظيم لهجرة العقول مرتبطة بحاجات المجتمع ومؤسساته، وإلى إدارة فعالة تستجيب لعملية التنظيم والتخطيط.

إن الأقطار العربية تكبدت خسائر جسيمة جراء هجرة العقول بلغت (11) مليار دولار في السبعينات، وأكثر من 200 مليار دولار في الوقت الحاضر، وهي خسارة غير منظورة في اقتصاديات هذه البلدان. ونعترف أن هجرة العقول تؤدي إلى تأمين المليارات من العملة الصعبة في البلدان الأصلية للمهاجرين، وتحسين الوضع الاجتماعي للعائلات الفقيرة، إلا أن بعد هذه الكفاءات عن مواطنها الأصلية يعني حتما توسع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتأثيرها في المخططات التنموية العربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومن الضروري أن يسهم الإعلام العربي في تعزيز التوعية العربية بهذه الظاهرة، وبأهمية البحث العلمي في الحياة العربية، ورفع الثقة العربية بقدرات العلماء العرب ودورهم بالنهوض في المسيرة العلمية العربية من خلال تعريف المجتمع العربي بإنجازات هؤلاء العلماء العرب وعطاءاتهم، وتكريمهم في وسائل الإعلام وجعلهم قدوة للأجيال المقبلة.